الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٥
المعقودة يوم الاربعاء
٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

الرئيس : السيد بيرك (ايرلندا)

المحتويات

البند ٨١ من جدول الأعمال : أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/46/SR.25
16 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٨١ من جدول الاعمال : أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع) (A/46/415 و A/46/264 و A/46/317-S/22823 و A/46/323-S/22836 و A/46/336 و A/46/520 و A/C.2/46/L.6) .

١ - السيد غونزاليس (شيلي) : قال إن مديونية البلدان النامية للبلدان الصناعية تشكل واحدة من أهم المشاكل فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، وإنه ، وانطلاقا من هذا الرأى ، يعتبر تقرير الامين العام بشأن التطورات الاخيرة في الاستراتيجية الدولية للديون (A/46/415) ذا فائدة كبيرة . ويتضح من هذه الوثيقة أن مشكلة الديون ، بدلا من أن تُحل ، لا تزال أكثر تعقيدا مما كان يرجى أن تكون عليه ، مما يدل على ان التدابير التى اتخذت حتي الآن في اطار الامم المتحدة لم تكن كافية لحل مشكلة بهذا الحجم . وبالتالي ، لابد من مضاعفة الجهود لاعتماد اتفاقات تحول بالفعل دون تفاقم المشكلة تجعل من الممكن التخفيف من أكثر آثارها خطورة . وبناء على ذلك ، ينبغي للجنة الثانية أن تحاول الحصول على تعهدات أكثر تأكيدا وأن تضعها موضع التنفيذ .

٢ - ومضى يقول إن بعضا من أرقام السنة الماضية يبرز حالات متطرفة ، لم يعد من المنتظر التوصل الى حل لها . والدليل على ذلك هو أنه بالرغم من أن بعض البلدان المدينة قد زادت الى حد كبير من حجم صادراتها لم يؤد ذلك الى تحسين في الظروف المعيشية لمعظم سكانها . ولا يزال نمو البلدان الفقيرة يمول العجز في اقتصادات البلدان الغنية ، في حين ان الركود الذي تعاني منه تلك البلدان الغنية يؤثر تأثيرا سلبيا على جهود النمو في البلدان النامية .

٣ - واسترسل قائلا إن عدم وجود مدخرات والعجز في رأس المال الناتج عنه يعتبر مشكلة عامة تعاني منها جميع البلدان ، ولكن لا يمكن إنكار أنها تؤثر على البلدان النامية بدرجة أكبر . وفضلا عن ذلك ، فإن النقل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية الى البلدان الصناعية يزيد من تفاقم الحالة المتدهورة في البلدان النامية . وتوقف التنمية على توافر الموارد المالية يشكل واحدا من أسوأ العوائق التي يجب التغلب عليها إذا أريد لعملية التنمية الاقتصادية ان تسير قدما . ومن ثم ، فإن نقل الموارد الذي يستتبعه ما يسمى بالنقل الصافي لرؤوس الاموال يعتبر خطيرا بوجه خاص . واضافة الى ذلك ، فإن الابقاء على معدلات الفائدة العالية جعل من المستحيل بالنسبة للبلدان النامية أن تتغلب على انخفاض مستوى الاستثمار . وأضاف أن التكلفة الباهظة لخدمة الدين وتدهور أسعار السلع الاساسية جعلا من الصعب على

(السيد غونزاليس ، شيلي)

تلك البلدان ان ترفع مستويات تنميتها . وقد شرع كثير من البلدان المدينة منذ عدة سنوات في عملية صعبة لتكييف سياسات اقتصادها الكلي من أجل الاذعان لطلبات الهيئات التمويلية المتعددة الأطراف . وبالرغم من هذه الجهود ، لم تتحسن الحالة .

٤ - وأضاف قائلا إنه يجب التسليم بأن البلدان الصناعية قد أظهرت ، خلال العام الماضي ، مزيدا من الاستعداد لايجاد حلول عامة تجعل من الممكن التغلب على المشاكل المتعددة التي تتسبب فيها المديونية . وللأسف ، لم يكن هذا التعاون عاما أو كافيا وخشيت بلدان عديدة ان تؤدي التغييرات السياسية الاخيرة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية الى تحول لتدفقات رؤوس الاموال الدولية مما يلحق بالبلدان النامية مزيدا من الضرر .

٥ - ومضى يقول إن وفده لا يزال مقتنعا بأنه لابد من تخفيض أسعار الفائدة المعمول بها حاليا من أجل ضمان انعاش العملية الانمائية وتوفير الاستقرار لها . ويرى وفده أيضا أن التكاليف السياسية والاجتماعية لعمليات التكييف التي أنجزت في أشد البلدان مديونية ينبغي إيلاؤها الاهمية اللازمة وتخفيض ديونها الى حد كبير . ولا تعتبر مشكلة الديون الخارجية مجرد مواجهة بين المديونيين والدائنين ولكنها تعتبر أزمة في العلاقات الدولية . ومن الضروري النظر في هذه المشكلة على هذا الضوء والتوقف عن اصدار بيانات تسلم فقط بتعقيد المشكلة وتعرب عن حسن النية في البحث عن حلول لها .

٦ - السيد كريشنان (ماليزيا) : قال إن وفده يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به وفد غانا باسم مجموعة الـ ٧٧ . فبالرغم من الاستراتيجيات العديدة للديون الدولية التي وضعت في السنوات الاخيرة ، ارتفعت الديون الاجمالية المستحقة على البلدان النامية في عام ١٩٩٠ بحوالى ٦ في المائة ، بما قدره ١,٣٤ تريليون دولار .

٧ - ومضى قائلا إن ماليزيا تعتبر ان تخفيف الديون الذي وفره نادي باريس لم يقدم تخفيفا كافيا لديون الكثير من أفقر البلدان التي تعاني أعباء ديون رسمية كبيرة . وفي هذا الصدد ، فهي ترى ان الاقتراح المقدم من المملكة المتحدة والمعروف "بشروط ترينيداد وتوباغو" ، والمقترح المقدم من هولندا ، أكثر ملاءمة ، فهما يناديان بالاعفاء المباشر لنسبة من ديون البلدان المدينة ومن أعباء خدمة الدين تعادل قدرة البلدان المدينة على خدمة الدين . وأضاف قائلا إن وفده يقدر ويؤيد الجهود التي تبذلها المملكة المتحدة وكندا للترويج لشروط ترينيداد وتوباغو بين الاعضاء الاخرين في مجموعة البلدان الصناعية السبعة الاكثر تقدما ويأمل في أن تستجيب على نحو إيجابي . وهو يعتبر ان "شروط ترينيداد وتوباغو" هي النوع الوحيد من الاستجابة الذي

(السيد كريشنان ، ماليزيا)

يمكن أن يؤدي الى تخفيف المديونية الشديدة التى يعاني منها الكثير من البلدان النامية المنخفضة الدخل والى اتاحة الفرصة لها لاعادة هيكلة اقتصاداتها وتنشيطها .

٨ - ومضى يقول إنه برغم ان دائني نادي باريس قدموا مؤخرا تنازلات كبيرة بشأن الديون الثنائية الرسمية لبولندا ومصر ، فلابد من وضع اطار أكثر شفافية تكون الأسبقية فيه للحاجة الاقتصادية للبلدان المدينة على أهميتها الاستراتيجية . وفي هذا الصدد ، يرجى ان تمتد هذه الميزة نفسها لتشمل البلدان الاخرى المثقلة بالمديونية . وقد شدد كثير من البلدان النامية ، بما فيها ماليزيا ، في العديد من المناسبات على تأييدها للجهود الرامية الى مساعدة بلدان أوروبا الشرقية في تحويل اقتصاداتها وانعاشها. غير أنه لا ينبغي لهذه الالتزامات ان تؤثر على الجهود المبذولة لتخفيف الفقر والجوع في الأجزاء الاخرى من العالم .

٩ - واسترسل قائلا إن النجاح في تخفيف عبء الديون الواقع على البلدان النامية لن يتحقق فعلا دون حدوث نمو متناسب للتجارة العالمية في بيئة تجارية دولية أكثر حرية . فعندئذ فقط ستتمكن البلدان النامية من زيادة صادراتها ودخولها . وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي للبلدان الصناعية ان تتبع سياسات ملائمة على صعيد الاقتصاد الكلي واجراء تكييف هيكلي ، حيثما تقتضي الضرورة ، بحيث تضمن النمو المطرد مع معدل تضخم منخفض وأسعار صرف ومعدلات فائدة مستقرة . وهذه مهمة ينبغي لمجموعة البلدان السبعة ان تعالجها في اجتماعاتها المقبلة . وتقع على البلدان المدينة أيضا مسؤولية المثابرة في تنفيذ برامج التكييف الهيكلي . فمن شأن هذه البرامج ان تعزز الثقة في اقتصادات البلدان المدينة وتشجيع الاستثمارات المباشرة الجديدة واستعادة رؤوس الأموال الهاربة مما يشجع بدوره تدفقات النقد من جديد من مصادر القطاع الرسمي فضلا عن القطاع الخاص .

١٠ - وأضاف قائلا إنه ينبغي ايلاء اهتمام خاص الى رصد مشكلة مديونية البلدان الافريقية ، التى تشمل أكبر عدد من أقل البلدان نموا . فقد تزايدت الديون الخارجية لافريقيا بشكل كبير منذ عام ١٩٨٢ وتبلغ حاليا ما يربو على ٢٧٠ بليون دولار ويتعين بذل المزيد من الجهود للتخفيف من العبء الواقع على البلدان الافريقية .

١١ - ومضى يقول إن وفده مقتنع بأن ايجاد حل دائم لمشكلة المديونية يعتبر شرطا أساسيا لاستئناف أي نمو ليس فقط في البلدان المثقلة بالديون وانما أيضا في غالبية البلدان النامية التي مازالت واقعة فى دائرة مفرغة من الركود ، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي وتحويل الموارد بدرجة كبيرة الى الخارج . وحتي الآن اتبع الدائنون

(السيد كريشنان ، ماليزيا)

نهج تناول كل حالة على انفراد عند النظر في تخفيض الديون الا فيما يتعلق بأقل البلدان نموا ، واضطروا البلدان المدينة الى كبح انفاقها من أجل تحقيق فوائض تجارية تمكنها من خدمة ديونها . وقد أفادت هذه الاستراتيجية المصارف الى حد كبير . ولكنها فشلت تماما في تخليص البلدان النامية من مأزقها . وتحتاج البلدان المدينة الى التخفيف من عبء مديونيتها حتى تتاح لها الموارد الكافية لتحقيق مستوى نمو يمكنها من رفع مستويات المعيشة فيها ، ومن تشجيع الاستثمار وخدمة ديونها على نحو أسلم في المستقبل .

١٢ - وأردف قائلا إن تسع سنوات انقضت منذ انفجار أزمة الديون في عام ١٩٨٢ ، ولم يتعذر حل هذه المشاكل فحسب ، بل زادت الحالة سوءا في أجزاء كثيرة من العالم ، ومن أسباب فشل مؤسسات بريتون وودز في التغلب على مشكلة المديونية تطبيقها لطرق علاج متماثلة بصرف النظر عن ظروف كل بلد ، ودعمها للبرامج التي لم تنجح ، وتوصياتها التي عرقلت النمو والحقت الضرر بالفقراء ، وفرضها التقشف على البلدان المدينة ، واهتمامها بانقاذ المصارف ، وفشلها في الاهتمام بآراء البلدان النامية ، وعدم تأثيرها على حكومات البلدان الغنية . ويرى وفده أنه من الضروري اصلاح مؤسسات بريتون وودز وايجاد قدر أكبر من التعاون بينها وبين منظومة الأمم المتحدة في مجال المديونية .

١٣ - وأضاف قائلا إن انعاش التنمية في غالبية البلدان المدينة يتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ تدابير صارمة لعكس الاتجاه الحالي المتمثل في نقل الموارد الذي جعل من البلدان النامية مصدرة صافية لرؤوس الأموال . وفي هذا الصدد ، من الضروري ان يكون مستوى مدفوعات خدمة ديون أى بلد مرتبطا بمستوى الموارد التي يحتاجها حتى ينمو دخل الفرد فيه على الاقل بما قدره ٢ إلى ٣ في المائة سنويا . ويرى وفده انه ينبغي التوصل الى حل يستند الى هذا المبدأ . وفي هذا الصدد ، ينبغي القيام بدراسة متعمقة للمقترح الرامي الى إنشاء لجنة استشارية دولية معنية بالديون والتنمية تحت اشراف الأمين العام .

١٤ - السيد زوبا نجفاك (يوغوسلافيا) : قال إنه بينما لا يمكن انكار انه تم احراز بعض التقدم في ادارة الديون بالنسبة لبعض البلدان ومجموعات من البلدان ، فإنه لا يزال لعبء المديونية بالنسبة لمعظم البلدان النامية والعديد من البلدان التي تمر بفترة انتقال أثر معوق على مدخراتها وايراداتها من القطع الأجنبي ، الى جانب الآثار السلبية التي لا يمكن تفاديها بالنسبة لاحتمالات النمو فيها . وبالرغم من التقدم الذي أحرز بجهد جهيد وببطء في التوصل الى حل لمشكلة المديونية الخارجية ،

(السيد زوبا نجفاك ، يوغوسلافيا)

ولاسيما في الثلاث سنوات الاخيرة ، تظل حقيقة ان مجموع ديون البلدان النامية بلغ ذروة قدرها ١,٣ تريليون دولار .

١٥ - ومضى يقول إنه لا جدال حول أن أزمة المديونية تشكل احدى العقبات الاكثر خطورة أمام انعاش النمو والتنمية في البلدان النامية والسير السليم للاقتصاد العالمي . وقد أدى عبء المديونية الى استنزاف الامكانات الاقتصادية لمعظم البلدان النامية المثقلة للغاية بالديون وكانت له آثار ضارة على التجارة والاستثمار ، وتنمية الموارد البشرية والتعليم والصحة والهياكل الاساسية . وفي حالات عديدة - ويوغوسلافيا ليست استثناء منها - كانت تكاليف المديونية باهظة وزادت من التوترات وعدم الاستقرار على المستويين الاجتماعي والسياسي ، وكانت الآثار مأسوية في حالة يوغوسلافيا .

١٦ - وأردف قائلا إن رد فعل المجتمع الدولي لمشكلة المديونية نشأ عن الخوف من ان تتقوض أسس النظام المالي الدولي ، من خلال المحاولات المبذولة لاحتواء المديونية ، وأخيرا من ادراك انه لا يمكن التوصل الى حلول فعالة بدون تخفيض مجموع الديون وخدمة الديون تخفيضا كبيرا ، بالاضافة الى برامج التكيف الهيكلي . وفي بداية الازمة ، نُظر الى الصعوبات الشديدة التي تواجهها البلدان النامية في خدمة ديونها على أنها مشكلة سيولة . وتم السعي الى معالجتها على أساس اعادة جدولة البرامج وتوجيه الموارد الجديدة . وثبت في غالبية هذه الحالات ان هذه الحلول غير مرضية . فلم تستعد البلدان المدينة لا نموها ولا السيولة ولا الوصول الى الاسواق المالية ، واستمرت الممارسة غير المقبولة المتمثلة في قيام البلدان النامية بتمويل العالم المتقدم النمو .

١٧ - واسترسل قائلا إنه قد تم مع ذلك في السنوات الثلاث الماضية ، تحقيق تقدم مفاجيء مع ادراك ان المسألة لم تكن مسألة سيولة وانما القدرة على الوفاء بالديون . وتم تقديم مبادرات تأخذ في الاعتبار الحاجة الملحة الى تخفيض مجموع الديون وخدمة الديون . وبدأ مفهوم الاعفاء من الديون في احراز تقدم . وكان هذا هو المبدأ الاساسي لشروط تورنتو وخطة بريدى . وكان هذا النهج جديدا ومبشرا بالخير . ولكن للأسف ، طُبق المبدأ بشح شديد وعلى عدد محدود من البلدان ، ولم يؤت سوى نتائج جزئية . ولا يزال أخطر جوانب مشكلة المديونية يحتاج الى حل .

١٨ - وأردف قائلا إنه بالرغم من التقدم الطفيف الذي تم احرازه في عام ١٩٩٠ فيما يتعلق بنسبة خدمة الديون بالنسبة لمجموعات مختلفة من البلدان النامية ، ولا سيما

(السيد زوبا نجفاك ، يوغوسلافيا)

الـ ١٥ بلدا المثقلة بالديون ، فإن استعادة المصداقية الائتمانية والوصول الى أسواق رؤوس الاموال الخاصة اقتصرا على بلدين . وفي حالة الديون الرسمية ، تم تحقيق بعض النتائج الإيجابية مع الغاء جزء من ديون البلدان ذات الدخل المنخفض وبعض من أقل البلدان نموا من خلال آليات تورنتو وهيوستون . ومع ذلك ، فإن هذه الجهود لا تزال محدودة النطاق جدا . ومن الأمور المشجعة ان الدائنين الرئيسيين ادركوا نواحي القصور التى تكتنف النهج الحالي . وفي هذا السياق ، ترحب يوغوسلافيا بالمبادرة التى اتخذتها مجموعة البلدان السبعة في اجتماع قمة لندن الاقتصادية والمتمثلة في تجاوز التخفيف الممنوح بموجب شروط تورنتو بكثير .

١٩ - وأضاف قائلا إنه غني عن القول ، إن تخفيف الديون وحده لن يكون كافيا لاستعادة النمو على الاجل الطويل . فيجب ان يصاحبه تكيف هيكلي داخلي ، وسياسات اقتصادية سليمة في البلدان المدينة ، وتهيئة بيئة اقتصادية دولية تشجع النمو وتضمن الوصول الى الاسواق ، وأسعار فائدة مرنة ، واستثمار أجنبي مباشر . ويعتبر التحدي المتمثل في الحصول على تمويل اضافي في بيئة عالمية تنخفض فيها المدخرات وتتقلص فيها رؤوس الاموال تحديا مثبطا للهمة . وفي هذا السياق ، تؤيد يوغوسلافيا تأييدا كاملا المقترح الذي قدمه الامين العام بشأن عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية .

٢٠ - السيد ميسري (اليمن) : قال إن المجتمع الدولي قد توصل إلى مفهوم مشترك لأزمة الديون الخارجية ، جاء نتيجة جهود مضنية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ويلاحظ اليمن بعين الارتياح النظرة التي بدأت منها مناقشة هذه المسألة في عام ١٩٩٠ ، والتي ستوفر بالتأكيد عاملا مساعدا للتوصل إلى توافق للآراء في الدورة الحالية . وأضاف قائلا إنه يرى أن حل مشكلة الديون يستلزم دمج مختلف المبادرات ووضعها في إطار دولي .

٢١ - واستطرد قائلا إن نمو وتنمية أي بلد مرتبطان بسياسته الوطنية ، وهذه بدورها تحددها بقدر كبير الصعوبات التي تجابه اقتصاد ذلك البلد . ومن ثم فإن الدعم الخارجي يظل من العوامل الهامة في هذا الصدد ؛ إذ أن نجاح السياسات الوطنية وتوفر الدعم الخارجي يمكن أن يسهما في تهيئة ظروف اقتصادية مواتية للبلدان النامية .

٢٢ - وأعرب عن ثناء اليمن على تقرير الأمين العام (A/46/415) ، قائلا إنه قد أوضح الحالة التي لا تزال تجابه البلدان المدينة ، ولا سيما أقلها نموا . وقال إن اليمن يؤيد على وجه الخصوص ما ورد في الفرع السادس من التقرير بشأن مشاكل ديون البلدان

(السيد ميسري ، اليمن)

المتضررة بأزمة الخليج . وأضاف قائلا إن اليمن قد عانى صعوبات ضخمة من جرّاء ذلك النزاع ، بما في ذلك الانخفاض الكبير في دخله ، والآثار الناجمة عن عودة ما يقارب مليون من اليمنيين إلى وطنهم ، والاضرار البيئية الشديدة ، مما أدى إلى تعثر كبير في تنميته الاقتصادية والاجتماعية .

٣٣ - وأعرب عن تقدير اليمن حكومة وشعبا لألمانيا وفرنسا وهولندا لإعفائهم اليمن من الديون ، وعن الأمل في اعتماد مبادرات مماثلة خلال التسعينات لصالح البلدان الاخرى النامية والاقل نموا .

٣٤ - السيد ووكر (جامايكا) : قال إن أزمة الديون الخارجية التي تعانيها البلدان النامية قد دخلت عقدها الثاني ، وإن كثيرا من تلك البلدان ، التي يتزايد اعتمادها على المساعدات الخارجية لتمويل نموها وتنميتها ، قد أصبحت مُصدِّرة صافية لرأس المال . وفي حين أن التدابير التي اتخذت على صعيد السياسات لتخفيف الديون لم تحقق نتائج ملموسة ، فإنه ينبغي الإقرار بأن بعض التحسينات طرأت مؤخرا على استراتيجية الديون ، منها مثلا الاتفاق الذي توصلت إليه البلدان الصناعية الرئيسية السبعة في لندن بشأن الحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية في مجال تخفيف الديون تكون أفضل من أحكام تورنتو بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل ، وتطبيق نادي باريس لأحكام هيوستن لصالح الفئة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل ، والترتيبات الإضافية لتخفيض الديون وخدمة الديون المتفق عليها بين البلدان المدينة والمصارف التجارية . ونوّه أيضا مع التقدير بالاقتراح المقدم من حكومة المملكة المتحدة بتطبيق أحكام ترينيداد وبما قررته تلك الحكومة من الوفاء بالتزاماتها حتى إذا لم تفعل ذلك البلدان الدائنة الاخرى .

٣٥ - واستطرد قائلا إن جامايكا تعتقد أن مشكلة الديون ينبغي ألا تعالج بأسلوب مجزأ ومتقطع بل عن طريق اتباع نهج شامل يغطي كل أنواع الديون وجميع البلدان المدينة . وفيما يتعلق بجامايكا ، فإنه في حين أن هيكل ديونها يحد من قدرتها على الانتفاع من تدابير تخفيف الديون التي تم اعتمادها حتى الآن ، فإنها تعرب عن تقديرها لما مُنِحته من التخفيف بمبادرة من كندا والولايات المتحدة ونادي باريس . وأحكام اتفاق نادي باريس لعام ١٩٩١ على وجه الخصوص تحمل بشائر مشجعة فيما يتعلق بتخفيف ديون جامايكا ، حيث أن الجزء المستحق من تلك الديون للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف (٣٦ في المائة) غير قابل لإعادة الهيكلة ، كما أن الديون المستحقة للمصارف التجارية (١٠ في المائة) صغيرة نسبيا ولا توفر تخفيفا ملموسا على الرغم من اتفاقات إعادة التمويل والتحويل .

(السيد ووكر ، جامايكا)

٣٦ - وأردف قائلا إن الحاجة تدعو إلى اتباع نهج أكثر إيجابية في معالجة الديون المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وإن من الجدير بالذكر في هذا الصدد ما ورد في الفصل الخامس من تقرير الأمين العام (A/46/415) ، وهو الإشارة ، في جملة أمور ، إلى أن الديون قد بلغت في عام ١٩٩٠ حوالي ٢٣٥ بليون دولار ، أي ما يزيد عن ١٩ في المائة من إجمالي أصل الديون المستحقة على تلك البلدان . ويجب على المؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تنظر إلى هذه المسألة على نحو بنّاء ، على غرار ما فعلته لدى رسمها لاستراتيجية معالجة مسألة المتأخرات ، بحيث يمكن وضع ترتيبات لتخفيف عبء خدمة الديون الذي تتحمله البلدان النامية دون الإضرار بموقف تلك المؤسسات . وعلاوة على ذلك ، فإن تخفيض النفقات العسكرية الناجم عن انتهاء الحرب الباردة يحرر موارد إضافية يمكن استخدامها في تيسير عمليات تخفيض الديون ودعم تدابير التكيف .

٣٧ - واسترسل قائلا إن تنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية لا يتوقف على حل مشكلة الديون فحسب بل يتوقف أيضا على تعزيز وتحرير النظام التجاري الدولي وزيادة الاستثمار الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية . وقد أُشير إلى إمكانية ألا تتوفر للبلدان المتقدمة النمو ، من جراء التغيرات السياسية الأخيرة ، موارد كافية للوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها للبلدان النامية . ومن ثم يلزم إجراء استعراض شامل لأساليب ووسائل تعبئة الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان . وأعلن في ذلك الصدد أن جامايكا تؤيد عقد مؤتمر دولي بشأن التمويل الإنمائي ، وفقا لما اقترحه الأمين العام .

٣٨ - السيد كباكبو (بنن) : أثنى على تقرير الأمين العام بشأن التطورات الأخيرة في الاستراتيجية الدولية للديون (A/46/415) ؛ وقال إنه يبين الكيفية التي تدهور بها موقف البلدان المدينة ويوضح أنه على الرغم من المبادرات العديدة التي اتخذها الدائنون الرئيسيون ، فإن الديون الخارجية المستحقة على البلدان المدينة قد بلغت بالفعل ١,٢ تريليون دولار ، وهو أمر يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين .

٣٩ - وأردف قائلا إن التدفق السلبي للموارد المالية من الجنوب إلى الشمال نتيجة لخدمة الديون يضر ضررا بالغا بنمو البلدان المدينة في العالم الثالث . والأمين العام محقّ في قلقه بشأن محدودية الآثار الناجمة عن الخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي حتى الآن لتخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان النامية . ومن ثم فإن بنن تؤيد تأييدا قويا اقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر دولي بشأن التمويل الإنمائي وتحث

(السيد كباكبو ، بنن)

الولايات المتحدة ، من باب التضامن فيما بين جميع البلدان ، على إنهاء معارضتها لهذا الاقتراح .

٣٠ - واستطرد قائلا إن الآمال التي عقدتها البلدان الافريقية على برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، قد أُحبطت . ومن ثم فإن هذه البلدان تعتقد أنه لا بدّ من إعداد برنامج جديد للتعاون مع افريقيا لفترة التسعينات ، باعتبار ذلك أمرا ضروريا لهذه القارة ، التي ستكون ، بحلول عام ٢٠١٠ ، قد حولت ٢٨٠ في المائة من حصائل صادراتها لحساب خدمة الديون وحدها ، والتي سيبلغ عدد سكانها ، بحلول عام ٢٠٢٥ ، ١,٥ بليون نسمة .

٣١ - واستدرك قائلا إن البلدان الدائنة ليست وحدها الملومة على نشوء هذه الحالة . وحث باسم بنن جميع البلدان الفقيرة والمدينة على أن تتنبه إلى الحاجة الماسة إلى استثمار مواردها الضئيلة بصورة مجدية وأن تولي الأولوية لتنمية الموارد البشرية بغية تحقيق نمو اقتصادي مطرد . وفي هذا الوقت الذي تتميز فيه العلاقات الدولية بالوفاق والسعي إلى تحقيق الرفاه والحرية ، أصبح من غير الملائم الاستثمار في المعدات العسكرية التي يمكن أن تستخدم ، أو لا تزال تستخدم ، في قمع مَن يطالبون بأبسط حقوقهم الأولية ، بدلا من تكريس تلك الموارد لتنمية البلدان الفقيرة وتحقيق نموها . واختتم كلامه قائلا إن بنن عازمة على ألاّ تدخر جهدا في العمل على تنمية اقتصادها بجميع قطاعاته ، أيا كانت الوسائل التي قد يوفرها دائنوها .

٣٢ - السيدة ديالو (مالي) : قالت إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكرس اهتمامه لحل مشكلة الديون ، التي تؤثر تأثيرا سلبيا على جميع السياسات الاقتصادية التي اعتُمدت بهدف تنشيط النمو والتنمية في البلدان المدينة . واسترسلت قائلة إن عبء الديون الخارجية مستمر في التزايد ، على الرغم من التدابير التي اتخذت على الصعيد الدولي وكذلك من جانب البلدان المدينة ، وإن السياسات المنفّذة حتى الآن تزيد في واقع الأمر من تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية وتؤدي بالتالي إلى تقليل قدرتها على الدفع .

٣٣ - واستطردت قائلة إن وفدها يعتبر الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لإلغاء أو تخفيض ديون أقل البلدان نموا خطوات إيجابية جدا ، وكذلك الخطوات التي اتخذتها الدول الصناعية الرئيسية السبع ونادي باريس . بيد أن هذه التدابير ليست كافية ويلزم توسيع نطاقها لتشمل الديون المتعددة الأطراف والديون التجارية . وإيجاد حل لمشكلة الديون ، لا يستلزم فحسب توفر مزيد من التضامن بين الدائنين والمدينين بل يستوجب أيضا مراعاة أهداف النمو التي تلتمس البلدان النامية تحقيقها .

(السيدة ديالو ، مالي)

٣٤ - وأردفت قائلة إنه على الرغم من تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي ، فإن الحالة الاقتصادية لبلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تواصل التدهور ، كما أن المديونية الخارجية تؤدي إلى اشتداد هذا الاتجاه السلبي . وفي حالة البلدان الافريقية ، لا بدّ أن يتلازم مع أي استراتيجية دولية للديون إجراء تخفيف ملموس للديون ، ويجب ألاّ تكون الأفضليات السياسية أو المصالح المالية الأنانية أساسا لتلك الاستراتيجية بل أن يكون أساسها المعايير الاقتصادية موضوعية .

٣٥ - وذكرت أن مالي تنفذ حاليا سياسة صارمة لإدارة الديون العامة وبرنامجا إصلاحيا يحظى بتأييد البنك الدولي والعديد من البلدان ، بوصفهما جزءا من إطار اقتصادي كلي متفق عليه مع صندوق النقد الدولي . وقد أولت بلدان كثيرة مساندتها لمالي في هذا الصدد عن طريق التمويل المشترك لبرامج التكيف وتقديم المساعدات المخصصة للميزانية وإسقاط الديون وإعادة جدولتها .

٣٦ - واختتمت كلامها قائلة إن إقبال البلدان الصناعية على المساندة غير المتحفظة للجهود الافريقية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بالإعفاء التام من الديون ، سيجعل من الممكن تعزيز المؤسسات الديمقراطية .

٣٧ - السيد خان (بنغلاديش) : قال إن تحليل مسألة الديون يجب أن يركز مرة أخرى على جسامة هذه الأزمة التي لا تزال تمثل ، وفقا لجميع البيانات المتاحة ، تهديدا خطيرا للنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلدان المنكوبة بعبء الديون . ومن المثير للقلق ما يحدث نتيجة لهذه الأزمة التي لا تفتر حدتها ، من تدفق خارجي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو . أما حالة أقل البلدان نموا فهي تثير قدرا أكبر من القلق : ففي عام ١٩٩٠ ، بلغت نسبة ديونها إلى مجموع ناتجها المحلي الإجمالي ٦٠ في المائة ، وامتصت مدفوعاتها لخدمة الديون نسبة تتراوح من ٣٠ إلى ٥٠ في المائة من حصائل صادراتها من السلع والخدمات .

٣٨ - واستطرد قائلا إن جميع الدراسات التي أجريت مؤخرا بشأن مشكلة الديون تبين وجود ارتباط قوي بين البطء المفجع في نمو البلدان النامية والزيادة المطردة في مديونيتها . وعلاوة على ذلك ، فإنه في خلال السنوات القليلة الماضية ، لم يتمكن إلا عدد قليل جدا من البلدان المثقلة بعبء الديون من الوصول بميزان المدفوعات إلى موقف قابل للاستمرار ، على الرغم من الجهود المضنية المتكررة التي بذلت بهدف التكيُّف . وقد تأثر تأثرا خطيرا في جميع هذه البلدان الإنفاق الاستثماري وبنود حاسمة الأهمية من بنود الإنفاق الاجتماعي .

(السيد خان ، بنغلاديش)

٣٩ - وأردف قائلا إنه على الرغم من ذلك ، شهدت السنة الماضية بعض التغيرات الإيجابية التي تجعل من الممكن التطلع إلى المستقبل بقدر من التفاؤل . بيد أن ما اتخذ من خطوات لتخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان النامية لا يزال غير كاف . وينبغي اعتماد نهج عريض وشامل يعالج أس هذه المشكلة . ويلزم أن تكون التدابير المتخذة لتخفيض الديون على درجة من الجسامة تكفي لتحقيق أثر ملموس على عبء الديون . وقد اتخذ عدد من البلدان الصناعية في عام ١٩٩٠ خطوات هامة ترمي إلى تخفيض الديون غير المسددة المستحقة على عدد من البلدان المدينة ويؤمل أن يتسع نطاق هذا النهج ليشمل بلدانا أخرى من البلدان النامية المنكوبة بالديون .

٤٠ - واسترسل قائلا إن بنغلاديش تعتبر خطة بريدي أيضا خطة إيجابية جدا ، وإن كان قد أصبح واضحا في السنتين الماضيتين أن تلك الخطة تنطوي على نقائص خطيرة يلزم تصحيحها لجعلها أكثر فعالية . ووفقا لما أوضحه الممثل الشخصي للامين العام بشأن الديون ، فإن نجاح استراتيجية الديون يستلزم مشاركة جميع الدائنين ، بحيث لا يقتصر هذا على المصارف بل يشمل أيضا الحكومات والمؤسسات المتعددة الاطراف . وذكر أن بنغلاديش توافق أيضا على الرأي القائل بأن معالجة الأزمة تستلزم توفير مزيد من الموارد بصورة مؤاتية فضلا عن زيادة التنسيق .

٤١ - واستطرد قائلا إن المصارف التجارية ، التي ينبغي تشجيعها عن طريق الحوافز المالية الملائمة ، والجهات الدائنة الرسمية ، التي تخصها حصة كبرى من الديون الخارجية المستحقة على أشد البلدان المدينة فقرا ، يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في ذلك الصدد . وقد أدى الاقتراح الذي اعتمده مؤتمر القمة المعقود في تورنتو إلى إحراز تقدم كبير في موقف الدائنين الرسميين فيما يتعلق بالديون غير التساهلية المستحقة على تلك البلدان . وأعرب عن أبلغ الترحيب بالمقرر المتخذ في مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، المعقود في باريس ، الذي يقضي بتطبيق أحكام تورنتو على تلك الفئة من البلدان بأكملها .

٤٢ - وذكر أن بلده يقدر تقديرا كبيرا الاقتراح المقدم من هولندا بإلغاء جميع الديون الثنائية الرسمية المستحقة على أقل البلدان نموا والاقتراح المقدم من المملكة المتحدة في اجتماع وزراء مالية الكومنولث لعام ١٩٩٠ ، الذي يدعو إلى إعادة جدولة مجموع ديون تلك البلدان في عملية واحدة ، تشمل إلغاء ثلثي تلك الديون وإعادة جدولة الجزء المتبقي على مدى فترة طولها ٢٥ عاما .

(السيد خان ، بنغلاديش)

٤٣ - وأردف قائلا إن أي استراتيجية واقعية لمعالجة مشكلة الديون الملحة هذه ، ينبغي أن تشمل إلغاء ديون المساعدة الإنمائية الرسمية المستحقة على أقل البلدان نموا . وينبغي اعتماد تدابير مماثلة فيما يتعلق بديون أشد البلدان فقرا . وعلى الرغم من أن القروض غير التساهلية تمثل أقل من ١٠ في المائة من ديون أقل البلدان نموا ، فإن تلك الديون تمثل ٤٠ في المائة من التزامات خدمة الديون المستحقة على تلك البلدان للمؤسسات المتعددة الأطراف ؛ وبناء على ذلك ، ينبغي كخطوة أولى نحو تخفيف الديون ، اعتماد تدابير من أجل تخفيض تلك الالتزامات . وباستثناء الحلول التي يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على الصلاحية المالية للمؤسسات المتعددة الأطراف ، ينبغي النظر في جميع الحلول الممكنة ؛ وقد يثبت في هذا الصدد فائدة خطة إعادة التمويل التي قررها البنك الدولي ويمكن أيضا أن تُتخذ نقطة انطلاق لتخطيط مبادرات إضافية . وينبغي تعبئة أموال إضافية لهذا الغرض عن طريق تقديم مساهمات من الحكومات المانحة واعتماد ترتيبات ثنائية . ويمكن تحقيق إعادة الهيكلة بدرجة ملموسة للديون المتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا على أساس إعادة التمويل بشكل يفي بالاحتياجات الاقتصادية المحددة لكل بلد على حدة .

٤٤ - واختتم كلامه قائلا إن اتباع استراتيجية ناجحة في مجال الديون سيوفر للبلدان المدينة فرصا لزيادة صادراتها إلى البلدان المتقدمة النمو . وتنشيط النمو في البلدان النامية ، الذي هو أمر ضروري لحل مشكلة الديون ، سيتوقف في نهاية المطاف على ازدياد التجارة .

٤٥ - السيد سينغ (الهند) : لاحظ أن الديون الخارجية للبلدان النامية بلغت ١,٣ تريليون دولار في عام ١٩٩٠ . وأن النمو في المديونية ليس مرجعه الى زيادة كبيرة في الإقتراض وإنما إلى التطورات في سعر الصرف ، لا سيما ضعف الدولار . وقال إن آراء البلدان النامية فيما يتعلق بالتدابير المجزأة وغير الكافية المتخذة من جانب البلدان الدائنة معروفة تماما . وإن أثر المبادرات المختلفة المضطلع بها للتخفيف من عبء الديون كان أثرا طفيفا . وفضلا عن ذلك فإن الترتيبات الرامية إلى تخفيض الدين الرسمي لبلدين من البلدان المتوسطة الدخل لم تشمل جميع البلدان المدينة . ومن الاساسي أن تظهر البلدان الدائنة الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ اجراء شامل ومتناسق توجهه الاعتبارات الاقتصادية لا الاعتبارات السياسية .

٤٦ - وأضاف قائلا إن وفده يتفق مع الأمين العام في أن الاستراتيجية المعتمدة لحل مشكلة الديون لم تحقق نتائجها المتوقعة ، وهي تحقيق تخفيض هام في الديون . والحقيقة أن مجموعة الـ ٧٧ كان رأيها دائما أنه لابد من اجراء تخفيض أكبر في الديون على نطاق أوسع .

(السيد سينغ ، الهند)

٤٧ - ومضى قائلا إن عام ١٩٩٠ شهد هبوطا في معدل الإقراض وأن البلدان المدينة كانت أقل قدرة على سداد ديونها نتيجة للنمو المحلي المحدود وازدياد أسعار الفائدة وهبوط أسعار السلع الأساسية والنمو المحدود للتجارة الدولية ، وهي عوامل زاد من تفاقمها أثر أزمة الخليج على البلدان المستوردة للنفط مثل بلده . وقال إن بلده ، قد اضطر ، في جملة أمور ، إلى دفع ضعف ما يدفعه للحصول على وارداته من النفط ، وأنه تعرض لانكماش في أسواقه التقليدية ولهبوط في تحويلات من العمال الهنود ، وتعين عليه تحمل تكلفة إعادة ادماج العائدين في المجتمع .

٤٨ - واسترسل قائلا إنه ينبغي أن يذكر في هذا السياق الجهود التي بذلتها الهند و ٣٠ بلدا آخر من البلدان التي تأثرت بتطبيق الجزاءات المفروضة من جانب الأمم المتحدة وذلك من أجل اتخاذ تدابير ملموسة لمواجهة المشاكل الاقتصادية وغيرها التي عانت منها في تنفيذ الجزاءات .

٤٩ - وتابع قائلا إن الهند ، كما ذُكر في تقرير الأمين العام عن أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/46/415) ، قد اضطرت إلى استخدام احتياطياتها من الذهب من أجل الحصول على قروض جديدة . وكان معنى خدمة الديون تضحيات كبيرة بالنسبة لبلده ، وبالتالي فإن استراتيجية الديون الدولية لابد وأن تشمل تدابير لصالح البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون التي أوفت بالتزاماتها .

٥٠ - ومضى قائلا إن النقل السلبي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو يجري في وقت تتخذ فيه البلدان النامية تدابير اصلاحية جريئة وأن البلدان التي كان لديها في السابق اقتصادات مخططة مركزيا تحتاج بشكل عاجل إلى الموارد لاصلاح اقتصاداتها وإعادة تشكيل هياكلها . وليس هناك فرصة كبيرة لزيادة تدفقات رأس المال الخاص في المستقبل القريب ؛ وفضلا عن ذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكنه أن يلبي إلا جزءا من احتياجات التمويل الإنمائي .

٥١ - وتابع قائلا إن الاحتياجات إلى التمويل قد زادت في الحقيقة وأن التمويل بشروط تساهلية يعتريه الركود كما تباطأت التدفقات المالية التجارية وتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في تجمعات البلدان المتقدمة النمو . وفي ظل هذه الظروف يصبح من الضروري للبلدان المانحة أن تفي بالتزاماتها بتخصيص ٧, في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية . ومن الضروري أيضا زيادة موارد المؤسسات المالية المتعددة الأطراف التي تدعم قاعدة مواردها سواء بالقيمة الحقيقية أو بالقيمة الإسمية .

(السيد سينغ ، الهند)

٥٢ - واستطرد قائلا إن عكس اتجاه النقل السلبي للموارد من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية ليس إلا جانبا من مشكلة الديون ؛ وأن زيادة الموارد سيكون لها أثر محدود جدا إذا ما أدت إلى مزيد من الديون . والمهم هو النهوض بقدرة البلدان المدينة على السداد وذلك مرهون باتخاذ تدابير محلية فضلا عن تهيئة بيئة دولية مواتية .

٥٣ - وأردف قائلا إن بلده يتخذ تدابير قصيرة الأجل من أجل تحقيق الاستقرار وتدابير طويلة الأجل لإعادة تشكيل الهياكل مما سيعزز من قدرته على مكافحة أعدائه التقليديين - الفقر والمرض والجهل . إلا أن تلك التدابير لا يمكن أن تحقق نتائج مرضية ما لم يتيسر للهند الوصول إلى الأسواق ، وما لم تخفف البلدان المتقدمة النمو من حواجزها الحمائية . وبالاضافة إلى ذلك ، فإنه ينبغي أن يكون للبلدان النامية رأي في القرارات النقدية والمالية التي يمكن أن تؤثر عليها تأثيرا كبيرا . وينبغي لحل مشكلة الديون أن يعود بالفائدة على البلدان المدينة والدائنة على السواء .

٥٤ - السيد اديكيوي (نيجيريا) : قال إن أزمة الديون التي تمتد جذورها في العلاقات الهيكلية الطويلة الأمد من التبعية والجور في الاقتصاد العالمي لازالت تؤثر على العالم النامي كما كانت تؤثر خلال أوائل الثمانينات . وبالتالي فإن المشكلة تتطلب اتخاذ اجراءات حاسمة ومتضافرة من جانب جميع البلدان وإن كان ذلك تفاديا فحسب لوقوع كارثة يمكن أن تكون عواقبها وخيمة على السلم والأمن والتعاون على الصعيد الدولي .

٥٥ - ومضى قائلا إن ديون البلدان النامية تبلغ حاليا ١,٣ تريليون دولار تتحمل ٤٠ في المائة منها تقريبا بلدان متوسطة الدخل مثقلة بالديون . فتتحمل افريقيا جنوب الصحراء الكبرى دينا قدره ٢٧٠ بليون دولار . ولهذا العبء الهائل من الديون عواقب كثيرة . فحصيلة الصادرات مكرسة إلى حد بعيد لخدمة الديون وبالتالي لا يتاح إلا قدر أقل كثيرا للاستثمار المحلي أو أنشطة الاستيراد ، مما يؤثر تأثيرا ضارا حتى على البلدان الدائنة ؛ وتأثرت الأهلية الائتمانية للبلدان النامية حتى أصبح من الصعب عليها الحد من العجز في ميزانياتها واحتواء التضخم المتصاعد بحدة . وإن عدم الاستقرار المالي يحد من فوائد تدابير التكيف ويضخم تكاليفها الاجتماعية . والحقيقة أن معدل وفيات الرضع قد ارتفع بنسبة تفوق ٥٠ في المائة وارتفعت نسبة البطالة ارتفاعا كبيرا وتهاجر أعداد متزايدة من السكان من الجنوب إلى الشمال بحثا عن عمل واضطرت نساء كثيرات لمباشرة أعمال دنيا أو لزراعة أراض قاحلة غير منتجة من أجل البقاء .

(السيد اديكيوي ، نيجيريا)

٥٦ - وأردف قائلا إنه كان هناك على الرغم من ذلك بعض التقدم في طريقة النظر إلى المسألة : فمن المسلم به في الوقت الحاضر أن مشاكل السداد ليست مجرد مشاكل مؤقتة أو مسألة سيولة ؛ وأن برامج التكيّف الهيكلي تخلق عدم استقرار سياسيا واجتماعيا أكبر ؛ وأن إعادة جدولة الديون لم تأت بفرج كبير . وفي السنوات السبع الماضية لم يتمكن بلد افريقي من الوفاء بالشروط اللازمة لإعادة جدولة مدفوعاته : فقد بلغ عدد مرات إعادة الجدولة لـ ٣١ بلدا ما مجموعه ٨٣ مرة وأعيدت الجدولة بالنسبة لـ ١٦ بلدا منها أكثر من ثلاث مرات .

٥٧ - واستطرد قائلا إن الامر ، لذلك ، يتطلب اتباع نُهج جريئة وابتكارية لحل الأزمة . وقد أُحرز بعض التقدم بالفعل . وبنهاية عام ١٩٩٠ كان قد أُلغي ما مجموعه نحو ٧,٦ بلايين دولار من الديون نتيجة لاجتماعات القمة التي عقدت في البندقية وتورنتو وهيوستون . كما أعلنت ايطاليا وفرنسا وبلدان الشمال الاوروبي والمملكة المتحدة عن اتخاذ تدابير اضافية . وذكر في تقرير الامين العام عن برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، أن الفوائد الحقيقية لتلك المبادرات كانت محدودة ، غير أن مبادرة ترينيداد هي ، فيما يبدو ، خطوة في الاتجاه الصحيح . وعلى أي حال فإن أي تخفيف لعبء المديونية لن يكون ذا مغزى إذا ما تدهورت معدلات التبادل التجاري وهبطت أسعار السلع الاساسية وظلت أسعار الفائدة عالية .

٥٨ - وختاما ، قال إن وفده يؤيد بشدة الاقتراح الداعي الى انشاء لجنة استشارية للديون والتنمية (A/C.2/46/L.6) ويؤكد من جديد التماس الرئيس النيجيري ، الجنرال ابراهيم بابانغيدا بالتغاضي عن الديون مقابل وضع برامج موثوق بها ومستمرة للتكيف الهيكلي ، ووضع برامج موثوق بها للحماية البيئية ، والقيام بعمليات موثوق بها للتحول الديمقراطي . وقال إنه ينبغي للعالم المتقدم النمو أن يبرهن على توفر الإرادة الصادقة لحل المشكلة عن طريق تنفيذ تدابير شاملة غير انتقائية مشابهة لتدابير مشروع مارشال ، وبذلك يعود بالفائدة لا على البلدان النامية فحسب وإنما على البشرية جمعاء في نهاية الامر .

٥٩ - السيد ماهامان (النيجر) : قال إن النيجر ، ذلك البلد الصحراوي غير الساحلي الواقع في منطقة السهل ، يمر بظروف اجتماعية - اقتصادية مُربكة زاد من حدتها الجفاف الدوري ، وعبء الديون الخارجية الثقيل ، وهبوط أسعار السلع الاساسية ، والنمو السكاني ، وانخفاض نصيب الفرد في الناتج القومي الإجمالي ، وركود المعونة الخارجية .

(السيد ماهامان ، النيجر)

٦٠ - واسترسل قائلا إن المدخرات المحلية ليست كافية ، والنيجر ، شأنه شأن البلدان الافريقية الاخرى ، قد اضطر الى الاقتراض من الخارج من أجل تمويل اقتصاده . وعلى الرغم من الجهود المضطلع بها لتخفيف حدة المشاكل الراهنة ، وبعد استخدام تدفق رأس المال الذي حصل عليه لهذه الغاية من أجل تعزيز أهداف إنمائية كثيرة فإن بلده يعاني منذ بضع سنين من صعوبات تتعلق بخدمة الديون . وقد أعيقت المبادرات والتدابير الجريئة المتخذة من قبل الحكومة لتشجيع الانتعاش الاقتصادي وذلك بسبب التكاليف المالية للديون الخارجية ، التي انطوت على تسديد رؤوس الاموال ، ومدفوعات الفائدة وتحويلها والتكاليف ذات الصلة . ومن الصعب بالتأكيد التغلب على هذه الصعوبات ، حيث أن الصادرات الاجمالية لا تكاد تغطي احتياجات خدمة الديون .

٦١ - وتابع حديثه قائلا إن المجتمع الدولي قد اعتمد منذ عام ١٩٨٢ استراتيجيات للنمو الاقتصادي تستند الى الاسراع بالنمو في البلدان المدينة عن طريق تنفيذ الاصلاحات المناسبة ، وإمكانية حصول الحكومات على مساعدات مالية خارجية بشروط معينة ومعالجة مشاكل البلدان كل على حدة حالة فحالة .

٦٢ - وأردف قائلا إن النيجر قد وضع ، منذ عام ١٩٨٣ ، سياسة اقتصادية ومالية تقشفية من أجل الحد من الاختلالات الداخلية والخارجية التي زاد من حدتها انخفاض الطلب على اليورانيوم واستمرار الاحوال المناخية غير المواتية . وهذه السياسة التي أخذ بها في اطار برنامج للتكيف الهيكلي والقطاعي تحت إشراف البنك الدولي ، حظيت بتأييد مرفق التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي .

٦٣ - ومضى قائلا إنه لما كان من المتعذر حل مشكلة الديون الخارجية عن طريق التكيف الهيكلي فحسب ، فقد اتخذ المجتمع الدولي عددا من المبادرات لمواجهة المشكلة . واشتملت هذه المبادرات على إلغاء الديون وتحويلها ، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وعقد مؤتمر دولي بشأن الدين الخارجي لافريقيا ، وتنفيذ مقررات مؤتمر قمة تورنتو وتحقيق زيادة في موارد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دعما لتدابير تخفيض الديون المتفق عليها بين المصارف التجارية والمدينين . ومن الاساسي التصدي للاسباب الاساسية للازمة عن طريق مراقبة العمليات المالية والاقتصادية الدولية على نحو أدق ، وزيادة المكاشفة في العلاقات بين الشمال والجنوب ، وبالقيام ، فوق كل ذلك ، بدفع أثمان أكثر إنصافا لصادرات البلدان النامية .

٦٤ - السيد راكوتونايفو (مدغشقر) : قال إن مشكلة الديون الخارجية هي أحد التحديات الكبرى في هذا العصر لما لها من آثار اقتصادية وسياسية ، . وقد سلم

(السيد راكوتونايفو ، مدغشقر)

المجتمع الدولي بضرورة إيجاد حل بوضع استراتيجية عناصرها الرئيسية واردة في القرارات الاربعة التي اتخذتها الجمعية بتوافق الآراء في دورتها الحادية والاربعين وفي مقررات وتوصيات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) والهيئات الدولية الاخرى .

٦٥ - واستطرد قائلا إنه وفقا لتلك الاستراتيجية ، اتُخذ عدد من التدابير العملية للتخفيف من عبء الديون بموجب اتفاقات تورنتو ومبادرات داكار وخطتي بيكر وبريدي وأحكام هيوستن وترينيداد . ورغم ذلك ، فإن كل هذه التدابير الابتكارية وإن كان ليس ثمة شك في قيمتها لم تكن أكثر من ملطف للمشكلة .

٦٦ - وأردف قائلا إن هناك ، كما بيّن تقرير الامين العام بوضوح (A/46/415) ، تسليما عاما في الوقت الحاضر بالحالة الى تخفيض حجم الديون وفوائدها وتشجيع المشاركة وتقاسم المسؤولية من جميع الأطراف المهتمة ، بما في ذلك الحكومات وكل مجموعة البلدان . ومع ذلك فإن الحماس الذي أوجده ذلك التطور في الاحداث قد حُول الى خيبة أمل بسبب بطء العملية واستمرار وجود الاسباب الهيكلية للازمة وإدراك حقيقة أنه ينبغي قطع شوط طويل قبل أن تتحقق آمال البلدان النامية . والبلدان الافريقية يقلقها أيضا عدم فعالية النتائج المحرزة ، والتقييد المحسوب لمعايير الاهلية ، وفرض شروط جديدة ، والانتقائية في منح القروض ، وطول المفاوضات والقيود المرتبطة بالحدود الموضوعة ، وفوق كل ذلك ، نقص الموارد المالية .

٦٧ - ومضى قائلا إنه ينبغي أيضا تأكيد أن التدابير الجديدة لم تأخذ في الحسبان بعد الاحتياجات التمويلية الشاملة المرتبطة ببرامج التكيف ، ولم تقيم قدرة البلدان المدينة على السداد تقييما واقعيا . وقد أثار مسألة أزمة التمويل وزراء مجموعة الاربعة والعشرين في الاجتماع السنوي الاخير للبنك الدولي وفي بانكوك .

٦٨ - وأردف قائلا إن من المهم وضع تقدير تفصيلي لمقدار رأس المال اللازم للتغلب على الازمة والتوصل الى اتفاق بشأن مستوى تخفيض الديون وهو في رأي الممثل الشخصي للامين العام بشأن الديون ينبغي أن يكون ٩٠ في المائة .

٦٩ - وتابع قائلا إن افريقيا تعاني من مشاكل خطيرة على نحو خاص في هذا الصدد ؛ فديونها الخارجية الإجمالية تعادل ١٠٢,٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي و ٣٠٠ في المائة من صادراتها التي تُدفع نظيرا لها أثمان منخفضة باطراد . وفي ظل هذه الظروف ، يصبح من المتعذر سداد الديون الخارجية لافريقيا ، وأي تفسير يتجاهل

(السيد راكوتونايفو ، مدغشقر)

هذه الحقيقة هو تفسير غير مقبول . وبالتالي فإن البلدان الافريقية تطلب اتخاذ عدد من التدابير العملية ، تتراوح بين إلغاء الديون الرسمية وتنفيذ الشروط اللازمة لإنعاش اقتصاداتها ، وهو أمر لا غنى عنه لعملية التحول الديمقراطي الجارية في حياتها السياسية والاجتماعية .

٧٠ - السيدة حسن (مصر) : قالت إن مشكلة الديون ما زالت تشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها حاليا البلدان النامية . وما زال عبؤها ثقيلا للغاية ؛ فخدمة الديون تمتص تقريبا كل المدخرات المحلية للبلدان النامية وجزءا كبيرا من عائداتها من العملات الاجنبية . وفي الواقع ما زالت الحالة على نفس الدرجة من الخطورة التي وصفها بها الممثل الشخصي للأمين العام المعني بالديون في تقريره الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين (A/45/380) .

٧١ - وأضافت قائلة إن احتمالات تحسن حالة الديون تضاءلت بسبب البيئة الاقتصادية العالمية غير المواتية ، كما أن الانتعاش السريع ليس على الابواب . وقد استمرت فترة الركود في البلدان الصناعية الرئيسية ، كما استمرت الفوضى الاقتصادية في أوروبا الشرقية ، في حين ما زالت الآثار الاقتصادية السلبية لأزمة الخليج محسوسة . ولم تحظ مبادرات الإصلاح وإعادة تشكيل الهياكل التي يقوم بها عدد من البلدان النامية ، حتى الآن بالتمويل الخارجي المناسب ، كما أنها لم تسهل بالقضاء على العراقيل الخارجية للنمو والتنمية . وواصلت حديثها قائلة إن البلدان النامية المدينة ، خاصة في افريقيا ، لن تتمكن من تنشيط اقتصاداتها إلا اذا تم التخفيف على نحو هام من عبء ديونها . وفي هذا الصدد قالت إن وفد بلدها يحيط علما بالتدابير الاخيرة التي اعتمدها المجتمع الدولي للتخفيف من عبء الديون . وأضافت أن تلك الخطوات تعكس تفكيرا جديدا فيما يتعلق بإدارة الديون وتشكل خطوة هامة نحو إيجاد حل دائم للمشكلة . وأعربت عن املها في أن يمكن ذلك النهج البلدان المدينة ، بعد تعميمه على عدد أكبر من البلدان وعلى مجموعة أوسع نطاقا من أصناف الديون ، من حل مشاكلها في ذلك المجال .

٧٢ - واسترسلت قائلة إن بلدها وقّع مع نادي باريس على اتفاق لتخفيف عبء الديون سينفذ على ثلاثة مراحل تمتد على ثلاث سنوات . وأوضحت أن تنفيذ المرحلة الاولى يعتمد على توقيع إتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن إعادة تشكيل الاقتصاد في حين تعتمد المرحلتان الاخريان على امتثال مصر لشروط الاتفاق . وهي تضطلع حاليا ببرنامج إصلاح اقتصادي وتكيف هيكلي هدفه النهائي تحقيق النمو الاقتصادي المستديم وتحسين مستوى معيشة السكان . وأضافت أن البرنامج بدأ رسميا في آذار/مارس ١٩٩٠ ويركز على ثلاثة

(السيدة حسن ، مصر)

مجالات : إضفاء الاستقرار لاعادة التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي والحد من التضخم ؛ والتكيف الهيكلي لتنشيط النمو المتوسط الاجل والطويل الاجل ؛ وإدخال تغييرات على السياسات الاجتماعية الحالية للتقليل الى أدنى حد ممكن من آثار الإصلاح الاقتصادي على الفقراء . وتشكل هذه التدابير برنامج إصلاح شامل وطموح ينبغي تنفيذه ككل .

٧٣ - ومضت قائلة إن برنامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي شامل جدا ويتكون من ستة عناصر . يتمثل الاول في الحد من التضخم وأوجه العجز الحالية في الحسابات والميزانية ، وإعادة الثقة الائتمانية . ويتمثل الثاني في التمليك الخاص للمؤسسات العمومية وإعادة تشكليها وإصلاح علاقاتها المالية مع المصارف والحكومة . وستخضع المؤسسات العامة لنفس القواعد والالتزامات التي تخضع لها المؤسسات الخاصة . ويتمثل العنصر الثالث في تحرير الاسعار المحلية بغية القضاء على ضوابط الاسعار الزراعية والصناعية . وفي غضون ثلاث سنوات ستصبح قوى السوق هي التي تحدد بمفردها معظم الاسعار . ويتمثل العنصر الرابع في تحرير التجارة الخارجية ، مع القيام على مراحل ، وفي غضون سنتين بإلغاء معظم الحواجز غير التعريفية المفروضة على الواردات والصادرات ، وستخفض التعريفات وستزاح القيود المفروضة على الصادرات . ويتمثل العنصر الخامس في عملية إصلاح للقطاع الخاص تستهدف تشجيع وتسهيل تطور المشاريع الخاصة وذلك بالقضاء على ضوابط الاستثمار والانتاج ، والاحتكارات الحكومية ، والتمييز ضد القطاع الخاص لصالح القطاع العام فيما يتعلق بالواردات . ويتمثل العنصر السادس في الصندوق الاجتماعي للتنمية ، الذي صمم للتقليل الى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية وذلك بتقديم المساعدة المباشرة لافقر الفئات السكانية وتسهيل إعادة إدماج العمال المصريين العائدين من منطقة الخليج .

٧٤ - وواصلت حديثها قائلة إن الحكومة أخذت في الاعتبار على النحو الواجب ، لدى تصميم برنامج الإصلاح الاقتصادي ، عددا من المشاكل التي يتعين طرقها على الامد القصير مثل خطر تزايد سرعة التضخم ، وإمكانية انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ، والعمالة والاستهلاك الفردي ، والحاجة الى إعادة الثقة الإئتمانية بغية تأمين النمو المستديم . وأضافت أنه ينبغي الجمع بين التصميم السياسي للحكومة وتعبئة الدعم المحلي الجماعي للبرنامج . واختتمت حديثها قائلة إنه على الرغم من جسامة الجهود الواجب بذلها ، فإن الاصلاحات لن تحل المشاكل التي يواجهها بلدها بين عشية وضحاها . ومع ذلك يمثل البرنامج خطوة الى الامام اذ من شأنه أن يسهل اعتماد سياسات اصلاح وطنية سليمة ستؤتي ثمارها على الامد الطويل وذلك بتأمين الدعم الدولي وتحسين حالة مصر الاقتصادية والمالية .

٧٥ - السيد سينغ (فيجي) : قال إن تقرير الامين العام عن أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/46/415) يعطي صورة حية عن حجم مشكلة الديون التي تتصارع معها البلدان النامية منذ عقد تقريبا . وقد بلغت الديون الخارجية للبلدان النامية المستوردة لرأس المال مستوى عاليا قياسيا قدره ١,٢ تريليون دولار وهو ما زال آخذا في الارتفاع . وتبين شتى مؤشرات المديونية أن الحالة لم تتحسن بل يغلب على الظن أنها ستزداد تدهورا ما لم تتخذ تدابير مناسبة لتحسين البيئة الاقتصادية العالمية .

٧٦ - ومضى قائلا إن نسبة الديون الى الناتج القومي الاجمالي قد ازدادت . ومع أن نسبة الديون للصادرات سجلت بعض التحسن ، فإن نسبة خدمة الديون الى الصادرات ظلت ثابتة . وأوضح أن هذه المؤشرات لا تعني الكثير في حد ذاتها ، لانها نتاج لعوامل متشعبة جدا ، أهمها حجم المدفوعات المخصصة لخدمة الديون ، والصادرات وأسعار الصادرات .

٧٧ - واسترسل قائلا إنه يمكن للبلدان الدائنة أن تؤدي دورا هاما في التخفيف من عبء الديون وذلك بالاعفاء منها أو إعادة جدولتها . ويمكن للشركاء التجاريين للبلدان المدينة أن يساعدوا هذه الاخيرة وذلك بإتاحة المزيد من فرص وصولها الى أسواقهم وتأمين أسعار أعلى لصادراتها .

٧٨ - وواصل حديثه قائلا إن قرار الجمعية العامة ٣١٤/٤٥ حدد بوضوح مسؤوليات البلدان المدينة والدائنة والدور الاساسي الذي يتعين على المجتمع الدولي أداؤه في إيجاد حل دائم لمشكلة ديون البلدان النامية . وهناك حاجة الى المزيد من الإرادة السياسية والتعاون والتفاهم حيث أن مسائل الديون تنطوي على إعتبارات سياسية فضلا عن الاعتبارات الاقتصادية . وأردف قائلا إن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٣١٤/٤٥ لم يحقق كل النتائج المطلوبة ، كما أن المشكلة مازالت بعيدة جدا عن الحل . وأضاف أنه مع ذلك من دواعي الارتياح أن يلاحظ المرء أن بعض البلدان الصناعية بادرت بإلغاء أو إعادة جدولة ديون بعض البلدان الاقل نموا وديون بعض البلدان المتوسطة الدخل .

٧٩ - واستدرك قائلا إنه يجدر التأكيد مرة أخرى على أن التخفيف من عبء الديون لا يكفي وحده ، مثلما أشار إلى ذلك الامين العام في تقريره ، لعكس اتجاه الاداء الاقتصادي الكئيب للبلدان المدينة . بل يتعين على هذه الاخيرة أن تباشر بإصلاحات في السياسة العامة وهذا يعدّ تماما من مسؤولياتها هي حتى إذا كانت تحتاج أحيانا الى المشورة الخارجية في البداية .

(السيد سينغ ، فيجي)

٨٠ - وواصل حديثه قائلا إن الديون الخارجية لبلده تبلغ قرابة ٣٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كما تبلغ مدفوعاتها المخصصة لخدمة الديون قرابة ١٣ في المائة من صافي عائداتها من الصادرات ، ومع ذلك تمول الحكومة جزءا هاما من المصروفات العامة من الادخار المحلي متفادية بذلك إلى أقصى حد ممكن الاقتراض من الخارج . وأشار إلى أنه تم بالفعل القيام بعمليات تكيف هيكلي واتخاذ تدابير أخرى ترمي إلى فتح الاقتصاد وزيادة قدرة صادرات البلد على التنافس على الصعيد الدولي . وأردف قائلا إن فيجي شاركت ، في عام ١٩٩٠ ، كجزء من استراتيجيتها الانمائية ، في اجتماع مائدة مستديرة نظمه برنامج الامم المتحدة الإنمائي في جنيف ، مما مكّنها من التركيز بشكل أوضح على سياساتها الجديدة والتماس التمويل للمشاريع الإنمائية بدون الزيادة على نحو مفرط في التزاماتها المتعلقة بخدمة الديون . وأضاف أن بلده استفاد على مرّ السنين من الدعم المالي الذي تقدمه مؤسسات مثل مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية الاوروبي . واستدرك قائلا إن فيجي غير مؤهلة ، لانها ما زالت مصنفة كبلد متوسط الدخل ، للحصول على قروض ميسرة الشروط من تلك المؤسسات . واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي النظر بمزيد من العطف إلى بلدان مثل فيجي ليست في حالة خطيرة فيما يتعلق بالديون ولكنها تحتاج إلى التمويل الميسر الشروط بغية تحقيق أهدافها الإنمائية في الظروف الخارجية الصعبة جدا السائدة حاليا في العالم .

٨١ - السيد جمعة (تونس) : قال إن مشكلة الديون الخارجية ، التي تعرقل نمو البلدان النامية ، بلغت مستوى لا مثيل له من قبل وأسفرت عن عكس اتجاه التدفقات المالية معرِّضة بذلك الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلدان النامية للخطر .

٨٢ - ومضى قائلا إن المبادرات التي اتخذتها بعض البلدان المتقدمة النمو لمواجهة الحالة جديرة بالثناء كما أن فكرة إلغاء الديون في بعض الاحوال تحظى من حسن الحظ بالتأييد المتزايد ، ومع ذلك فإن بلده يعتقد أن تلك التدابير ليست كافية لان أي حل لمشكلة الديون الخارجية ينبغي أن يكون حلاً دائما وعادلا ومتفقا عليه وينبغي أن يشجع نمو وتنمية جميع البلدان المدينة بدون استثناء .

٨٣ - وواصل حديثه قائلا إن الصيغ مثل الصيغ المستمدة من خطة بريدي أو شروط تورنتو مثلا لم تسفر عن تخفيضات كافية كما أهملت عددا كبيرا من البلدان النامية ، خاصة البلدان المتوسطة الدخل التي تضم بلده . ولذلك فإن وفد بلده يؤيد التوصيات الواردة في تقرير الممثل الشخصي للامين العام المعني بالديون (A/45/380) ، وخاصة ما يتعلق منها بتخفيض الديون ، وتشجيع التدفقات المالية التي لا تتولد عنها ديون ،

(السيد جمعة ، تونس)

وإنشاء مصرف تنمية لبلدان البحر الأبيض المتوسط لزيادة الموارد المالية المتاحة لبلدان هذه المنطقة . وكرر النداء الذي توجه به وزير خارجية تونس في الجمعية العامة إلى المجتمع الدولي للاهتمام على نحو دقيق بتقرير الممثل الشخصي ، وهو تقرير يعكس المشاغل الرئيسية للبلدان المدينة .

٨٤ - واسترسل قائلا إنه يتعين في الدورة الحالية للجمعية العامة استكشاف جميع الوسائل الممكنة لحل مشكلة التخفيف من عبء الديون ، بدون استثناء أية فئة من البلدان المدينة . وأردف قائلا إن تونس تؤيد مقترح الامين العام بعقد مؤتمر دولي للتمويل الإنمائي يتيح تحديد مصادر للتمويل وخلق آليات مناسبة لتوجيه الاموال اللازمة للنمو والتنمية المستديمين .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠